عروض الكتب والندوات

العلاقات الهندية - الأفريقية
تعاون مستمر وكفاح مشترك

ترجمة: مروة عبد العليم
الهيئة العامة للاستعلامات

مقدمة :

شـهدت السياسـة الهنديـة تجـاه القـارة الأفريقيـة تحـولاً نوعيـاً، في العقـود الأخـيرة، مكنـت الهنـد مـن لعـب أدوار محوريـة اسـتطاعت مـن خلالهـا منافسـة القـوى الكـبرى المتصارعـة في القـارة، باعتمادهـا اسـتراتيجية تسـتند إلى ثـلاث وسـائل، هـي: سياسـة القمـم، دعـم التجـارة مـع الـدول الإفريقيـة وتوسـيع الاسـتثمارات الهنديـة.

وتفيـد المصـادر التاريخيـة بـأن العلاقـات الهنديـة الإفريقيـة ضاربـة في القـدم، ومـا يـدل عـلى ذلـك هـو العلاقـات التجاريـة القديمـة لبـلاد الهنـد مـع عـدد مـن البلـدان والقبائـل عـلى امتـداد القـارة، عـبر طريـق الحريـر الـذي كان يربـط القـارة الآسـيوية بالقـارة الإفريقيـة، الى جانـب الروابـط المشـتركة المتمثلـة في الكفـاح ضـد الاسـتعمار، فقـد أضافـت الهنـد إلى هـذا التاريـخ العريـق مواقفهـا الشـجاعة في مسـاندة تحـرر شـعوب القـارة الإفريقيـة، فقـد كانـت سـنداً رئيسـاً للكثـير مـن الحـركات السياسـية المناهضـة للاسـتعمار الغـربى وأثـارت قضيـة التمييـز العنـصري بجنـوب إفريقيـا في أروقـة الأمـم المتحـدة عـام ١٩٤٦ وكانـت مـن أوائـل الموقعـين عـلى المعاهـدة التـي أقرتهـا الأمـم المتحـدة عـام ١٩٦٢ لإنهـاء كل أوجـه التمييـز العنـصري، كـما أسـهمت في الكثـير مـن الصناديـق الماليـة لمسـاندة التحـرر الإفريقـي.

وفى هـذا الإطـار نـشر نـادى «فالـداى» الـروسى الـدولى للمناقشـة، المقـال الـذى كتبتـه «إيرينـا كولجوشـكينا»، الباحثـة في مركـز منطقـة المحيـط الهنـديIMEMO

RAS تحت عنوان «سياسة الهند فى أفريقيا»، أكتوبر ٢٠٢٣ ، وأشارت فيه الى تطابق مصالح روسيا والهند إلى حد كبير في إفريقيا، فالمجالات الرئيسية للتعاون بين البلدين وأفريقيا هي إنشاء الطاقة، والنقل، والبنية التحتية الصناعية العسكرية، وتوريد المعدات لصناعة التعدين والمعادن، ومشاريع لتطوير الزراعة والرعاية الصحية.

حيث شهدت سياسة الهند تجاه إفريقيا في الفترة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، اتجاهان رئيسيان:

أولاً: الدعم المالي والسياسي لحركات التحرير المناهضة للاستعمار والنضال ضد أنظمة الفصل العنصري في دول جنوب وشرق إفريقيا، ولا سيما في جنوب إفريقيا وناميبيا، وايضاً في اجتماعات الأمم المتحدة، حيث لفتت الهند مرارًا وتكرارًا انتباه القوى العالمية إلى حالات التمييز والإبادة الجماعية في البلدان الأفريقية.

ثانيًا: كانت السياسة الهندية هي بناء علاقات مع السكان من أصل هندي في القارة، حيث استقرت الجالية الهندية على الساحل الشرقي لأفريقيا قبل فترة طويلة من الاستعمار نتيجة لتطور الشحن وفتح طرق بحرية جديدة وتمكنت من توسيع وجودها هناك بشكل كبير خلال الحكم البريطاني، فقد أرسلت السلطات البريطانية الهنود إلى شرق إفريقيا كعمال بالسخرة لبناء السكك الحديدية والعمل في المزارع، وفي بعض الحالات قاموا بوظائف إدارية محلية وبعد الانتهاء من العمل، أستقر العديد من العمال في محمية شرق إفريقيا البريطانية واحضروا عائلاتهم من الهند.

بمرور الوقت، استطاع الهنود الذين استقروا في إفريقيا أن يصبحوا طبقة وسطى قوية في المجتمع الأفريقي، وكانوا يعملون بشكل رئيسي في التجارة وفتحوا مشاريعهم الخاصة، على سبيل المثال، ذهب صغار التجار الهنود إلى مناطق نائية في إفريقيا وقاموا بتوريد المنتجات الزراعية من القرى إلى المدن، الآن في القارة الأفريقية، يمكنك سماع مصطلح «دوكا» (من دوكان، والتي تعني «متجر» باللغة الهندية) وفي إثيوبيا، المصطلحان «مدرس» و «هندي» مترادفان

تقريبًا، كما أصبح السكان الهنود المجتمع الأكبر في موريشيوس، كان مثل هذا النشاط الاقتصادي مفيدًا لكلا الطرفين: فقد تطور الاقتصاد الأفريقي، كما تم تعزيز الاتصالات مع الهند من خلال تحويل الأموال من المغتربين. ومع ذلك، لم يكن الجميع سعداء بوجود الهنود في أفريقيا، فهناك حالات تم اتهامهم بضخ الأموال من الاقتصادات الوطنية.

منذ منتصف القرن العشرين، بدأت الهند في وضع نفسها كممثل للبلدان الأفريقية النامية في المنظمات الدولية وتعزيز التعاون الوثيق في سياسات الجنوب-الجنوب، كما تعاونت الهند بنشاط مع منظمة الوحدة الأفريقية، التي تأسست في عام ١٩٦٣. ومنذ أن اتبعت الهند سياسة إحلال الواردات حتى عام ١٩٩١، لعبت القضايا الاقتصادية دورًا ثانويًا في العلاقات الثنائية، ووفقًا لذلك، يمكننا القول أنه حتى التسعينيات، تطور التفاعل السياسي بشكل أساسي.

لقد كان عام ١٩٩١ نقطة تحول في السياسة الهندية، حيث أدى الوعي بالحاجة إلى تغيير النموذج الاقتصادي للدولة إلى إصلاحات شاملة وإعادة توجيه السوق الخارجية، وبدأت الحكومة الهندية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنشاط، واتباع سياسة موجهة نحو التصدير تهدف إلى الاندماج في السوق العالمية، كما كان لحركات لتحرير أيضًا تأثير على السياسة الخارجية تجاه إفريقيا، فأصبح لدى الشركاء مجالات تفاعل جديدة وأهداف مشتركة: تنويع الواردات، وضمان الطاقة والأمن الغذائي، والحد من الفقر.

ثم بدأت الهند تنظر إلى المغتربين كأداة محتملة للقوة الناعمة في السياسة الخارجية، بينما أدى انخراط الصين المتنامي في إفريقيا إلى تكثيف المنافسة على الموارد والنفوذ.

في عام ٢٠٠٢، وبدعم من بنك التصدير والاستيراد الهندي(EXIM Bank) ، تم إطلاق برنامج Focus Africa لتوسيع التعاون الاقتصادي مع دول المنطقة، في البداية، تم الاهتمام بكينيا وموريشيوس وإثيوبيا، ثم أضيفت نيجيريا وجنوب إفريقيا وتنزانيا وغانا، وفي الوقت الحالي، تشارك ٢٤ دولة أفريقية في المشروع، حيث يتم إقراض هذه الدول لتطوير ودعم استيراد السلع والخدمات من

الهند، بالإضافة إلى ذلك، فإن الشركات الهندية التي ترغب في تصدير المنتجات إلى هذه البلدان تحصل على وضع خاص ودعم من الحكومات المحلية.

في عام ٢٠٠٤، أطلقت الهند، مع ثماني دول في غرب إفريقيا ، مبادرةTEAM-9 (التعاون التكنولوجي والاقتصادي بين الهند وأفريقيا) بهدف توسيع العلاقات الاقتصادية وتعزيزها وكجزء من هذه المبادرة، أرادت الهند، من بين أشياء أخرى، المشاركة في تطوير احتياطيات النفط في خليج غينيا.

وقد ساهمت هذه البرامج في زيادة حجم التجارة، على الرغم من حقيقة أن الصين لا تزال رائدة واضحة في التجارة الثنائية مع البلدان الأفريقية، الا أن الهند أصبحت تدريجياً شريكاً تجارياً هاماً للمنطقة، حيث يذهب حوالي ٨ ٪ من واردات الهند إلى إفريقيا، وتبلغ حصة واردات الهند في البلدان الأفريقية ٩ ٪، كما نمت التجارة بين الهند والدول الأفريقية من ٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠١ إلى ٦٦,٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وبالإضافة إلى توسيع العلاقات التجارية وتنويعها، تدعم الحكومة الهندية المستثمرين من القطاع الخاص، على سبيل المثال، ينظم اتحاد الصناعة الهندي بانتظام منتديات هندية-أفريقية للشركات من كلا الجانبين.

حيث يتعدد شركاء الهند التجاريون الرئيسيون في إفريقيا هم نيجيريا وجنوب إفريقيا وأنجولا ومصر والمغرب والجزائر، والتي تمثل ٨٩ ٪ من واردات الهند. ومع نمو الاقتصاد الهندي وتزايد الطلب على الطاقة، بدأت الهند في استيراد المزيد من النفط الخام والغاز من المنطقة (تمثل المنطقة ٢٤ ٪ من واردات الهند من النفط) وأصبحت أقل اعتمادًا على الإمدادات من الشرق الأوسط، كما تهتم الدول الأفريقية أيضًا بالهند كمورِّد لليورانيوم، وتوجد احتياطياته في النيجر وناميبيا، بالإضافة إلى ذلك، تستورد البلاد الذهب والأحجار الكريمة والخامات والكيماويات والمنتجات الزراعية.

وتتكون الصادرات الهندية بشكل رئيسي من المنتجات البترولية والسيارات وقطع غيار السيارات والأدوية والمعدات الصناعية والمنسوجات والإلكترونيات ومعدات تكنولوجيا المعلومات، كما كانت صادرات المستحضرات الصيدلانية

والأدوية الهندية إلى إفريقيا من أسرع الصادرات نموًا منذ بداية القرن الحادي والعشرين، حيث تلعب الشركات الهندية دورًا مهمًا في توفير الأدوية واللقاحات بأسعار معقولة والتي تشتد الحاجة إليها لعلاج الأمراض الفتاكة المنتشرة فى المنطقة، على سبيل المثال، بفضل اللقاحات الهندية، تمكنت البلدان في «حزام التهاب السحايا» الأفريقي من التغلب على التهاب السحايا، وتمكن عشرات الآلاف من الأفارقة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الوصول إلى العقار الهندي العام الذي تم تطويره في عام ٢٠٠٣ للوقاية من المرض.

ومن ثم تُعد الهند واحدة من أكبر عشر مستثمرين في الدول الأفريقية، فقد قامت العديد من الشركات الهندية العامة والخاصة بتوسيع وجودها في المنطقة منذ أوائل عام ٢٠٠٠، حيث تجذب البلدان الأفريقية الغنية بالمعادن المستثمرين لتنمية الصناعة الاستخراجية، كما ترى الشركات الهندية إمكانات المنطقة وتستثمر في الاتصالات، والبناء، وتكنولوجيا المعلومات، والتمويل، والخدمات المصرفية، والرعاية الصحية، وصناعة الأغذية.

بالمقارنة مع جمهورية الصين، فإن حجم الاستثمار الهندي صغير وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٨ بلغ حوالي ٥٦ مليار دولار أمريكي، ويذهب الجزء الرئيسي من الاستثمارات إلى بلد واحد فقط - موريشيوس، التي لديها نظام ضريبي خاص، موزمبيق وجنوب إفريقيا هي أيضًا من أكبر المتلقين الرئيسيين للاستثمارات، بينما تواجه العديد من الشركات الهندية المهتمة بالاستثمار في إفريقيا حواجز أمام ممارسة الأعمال التجارية، فيلاحظ المستثمرون نقص المعلومات حول الأسواق الوطنية ذات الصلة في إفريقيا، ونقص البنية التحتية، وتكاليف النقل المرتفعة، وسوء مناخ الأعمال والفساد.

كما يحتل التعاون الأمني مكانة خاصة في العلاقات الهندية الأفريقية وهو يتكون من الكفاح المشترك ضد الإرهاب والتطرف وضمان الأمن السيبراني وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة والمشاركة في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في المنطقة.

لقد دافعت روسيا دائمًا عن الحرية، مثل الهند، ودعمت حركات التحرير في

إفريقيا، كما شارك الاتحاد السوفيتي بفاعلية في إنشاء وتطوير البنية التحتية الصناعية والطاقة في القارة. وفي الوقت الحاضر، تشهد روسيا مرحلة «التمحور نحو الشرق» حيث يمكن أن تصبح إفريقيا اتجاهًا ذا أولوية للسياسة الخارجية الروسية، كما تتعاون روسيا تقليديًا مع دول شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا (تمثل ٧٠٪ من تجارة روسيا مع القارة الأفريقية)، بينما تنشط الهند أيضًا في إفريقيا بدول جنوب الصحراء، لتتطابق مصالح روسيا والهند في إفريقيا بشكل كبير.

ولهذا تعدد المجالات الرئيسية للتعاون بين البلدين مع أفريقيا وهي إنشاء الطاقة، والنقل، والبنية التحتية الصناعية العسكرية، وتوريد المعدات لصناعة التعدين والتعدين، ومشاريع لتطوير الزراعة والرعاية الصحية، والعديد من مجالات التعاون في بلدنا أكثر تطوراً، لذا يمكن لروسيا أن تنافس الجانب الهندي، على سبيل المثال، في الطاقة النووية، والمجمع الصناعي العسكري، والصناعة الكيماوية، والأمن السيبراني والرقمنة.